



منبر التوحيد و الجهاد ← منتدى الأسئلة ← التصنيف الموضوعي للأسئلة ← واقع المسلمين ← هل يعتبر محمد مرسى معذور لأنه لا يستطيع أن يطبق الشريعة ؟

طباعة
السؤال



رقم السؤال:
7344

هل يعتبر محمد مرسى معذور لأنه لا يستطيع أن يطبق الشريعة ؟

سمعت خطبة الشيخ فوزي السعيد و هو يقول أن محمد مرسى لا يستطيع أن يطبق الشريعة، لو استطاع لتغير الأمر خالص، مسألة الاستطاعة
ما هو قولكم في هذه المقولة؟

السائل: ebusalim

المجيب: اللجنة الشرعية في المنبر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبيه الكريم وعلى آله وصحبه اجمعين .

وبعد :

اعلم أخي الكريم أن الحكام المرتدين الذين كانوا يحكمون مصر فيما سبق وكانا نحكم عليهم بالكفر لكنهم يحكمون بغير ما أنزل الله كان لهم شيوخ وعلماء يثنون عليهم ويمدحونهم ويعتبرونهم حكاما شرعيين ويلتمسون لهم المعاذير والمبررات في ترك الحكم بما أنزل الله .

ومن هذه المبررات التي كانوا يتعللون بها : العجز وعدم الاستطاعة وعدم القدرة على مواجهة العالم الغربي الذي يفرض علينا قوانينه الوضعية .

فالتعلل بالعجز في ترك الحكم بما أنزل الله ليست مسألة جديدة .

والجواب على هذا الكلام من عدة أوجه :

أولا : معلوم من الناحية الشرعية انه لا يعطى أحد فوق دعواه . ومرسى لم يدع انه يريد تطبيق الشريعة ولم يقل بأن ما يمنعه من تطبيقها هو العجز بل تصريحاته كلها بخلاف ذلك فهو لا يتحدث إلا عن الديمقراطية والعدالة والتنمية .

ثانيا : لا ينبغي أن يكون الحكم على محمد مرسى في هذه المسألة منفصلا عن منهجه وجماعته ..

فمنهج مرسى لديه مفهوم خاص للشريعة ينحصر في إقامة العدل والحرية ويستثني فرض الشريعة وإقامة الجهاد .

وقد سنل في إحدى المقابلات عن موقفه من إقامة الحدود كقطع يد السارق وجلد الزاني فقال : لا .. لا هذه أحكام فقهية قديمة !!

وسنل عن حكم المرتد ..فقال : لا يقتل إلا إذا هدد أمن المجتمع , أما إذا كان ضرر رده قاصرا عليه فإنه يترك !!

فهل صاحب هذه الآراء هو الذي سيطبق شرع الله ؟ !!

ثم إن مرسى ينتمي إلى جماعة الإخوان التي لم نرها قامت بتطبيق شرع الله في أي بقعة من البقاع التي سيطرت عليها ,فحماس عندما سيطرت في غزة طبقت الديمقراطية وأعرضت عن تحكيم الشريعة وقتلت الموحدين الذين طالبوا بتطبيقها .

والإخوان في مصر صرحوا على لسان الكتاتني بأنهم لا يريدون تطبيق الشريعة , وكذلك فعل حزب العدالة والتنمية في المغرب .

وحركة النهضة صرحت أكثر من مرة بأنها لا تسعى إلى تطبيق الشريعة وإنما تسعى إلى تطبيق الديمقراطية ..

وقال الغنوشي بأنه لا يمكن أن ينص الدستور على تطبيق الشريعة لأن الشريعة مفهوم ملتبس !!

فهل نتوقع من محمد مرسى الذي ينتمي إلى هذه الجماعة أن يقوم بتطبيق الشريعة ؟

ثالثا : قولهم بأن مرسى لا يستطيع تطبيق الشريعة فيه تلبيس كبير !

لأن مرسى لم يقم بتعطيل الشريعة فحسب بل إنه أيضا خضع للمبادئ الكفرية الشريكية وتحاكم إليها ورضي بها عن قناعة .

وإذا كان عاجزا بالفعل عن تحكيم شرع الله فلا يحل له بحال إقرار الخضوع لغير شرع الله .

وقد بينت هذا الأمر في رسالة : "حكم الإخوان في دويلات القرآن" فقلت:

(المدافعون عن هذه الأحزاب الإخوانية يستدلون غالبا بمسألة التدرج، وأن الشريعة لا يمكن أن تطبق دفعة واحدة ..

وهذا صحيح ..فالشريعة لا يمكن أن تطبق دفعة واحدة ..

لكن القضية المطروحة للنقاش اليوم ليست هي : هل يجب تطبيق الشريعة دفعة واحدة أم يشرع تطبيقها على دفعات ؟

بل قضية الصراع هي مسألة الخضوع المبدئي لشرع الله والكفر المطلق بما عداه، فهذه مسألة لا تقبل التأخير.. ولا تقبل التجزئة ..ولا تقبل التدرج، لأنها مسألة إسلام أو كفر .

وحين يتم إعلان الخضوع التام لشرع الله والكفر بكل النظم والقوانين المخالفة له، فيمكن للحكومة أن تشرع في تطبيق الشريعة الإسلامية حسب جدول زمني يتناسب مع قدراتها وظروفها .

أما أن تخضع الحكومة من حيث المبدأ لنظام كفري يجعل الحكم لغير الله، ثم تدعي أنها تريد -انطلاقا من هذا النظام الكفري-السعي إلى تطبيق شرع الله بشكل تدريجي فهذا الأمر-لو فرضنا صدق زاعمه- فهو مرفوض شرعا لأن الله تعالى لم يجعل الشرك وسيلة إلى التوحيد .

وكما لا يجوز لأحد أن يؤخر إسلامه لأي مصلحة أو عذر، فلا يجوز له أن يؤخر الخضوع المبدئي لشرع الله لأن انتفاء هذا الخضوع يعني انتفاء الإسلام .

والإقرار بإفراد الله بالحكم والخضوع له هو الأساس الذي يبنى عليه تطبيق الشريعة .

فالتدرج في تطبيق الشريعة مشروع إذا كان في ظل حاكمية الشريعة والخضوع المطلق لها والكفر بما عداها ..

وممنوع إذا كان يعني إقرار التحاكم لغير شرع الله من حيث المبدأ .

فالحكم بغير ما أنزل الله يجب رفضه فوراً ولا يجوز إقراره لحظة واحدة .(هـ).

رابعاً :

حينما يكون الرئيس هو الحاكم فلا يحل له أن يترك التوحيد إرضاء للشعب أو نزولاً عند رغبة بعض الأطراف أو النخب ..

ولهذا لم يعذر هرقل عندما تراجع عن الدخول في الإسلام نزولاً عند رغبة قومه ..

قال البخاري في صحيحه :

(....فأذن هرقل لعظماء الروم في دسكرة له بحمص ثم أمر بأبوابها فغلقت ثم اطلع ، فقال : يا معشر الروم هل لكم في الفلاح والرشد ، وأن يثبت ملككم فتبايعوا هذا النبي فحاصوا حيصة حمر الوحش إلى الأبواب فوجدوها قد غلقت فلما رأى هرقل نفرتهم وأيس من الإيمان قال ردوهم علي وقال إني قلت مقالتي أنفاً أختبر بها شدتكم على دينكم فقد رأيت فسجدوا له ورضوا عنه فكان ذلك آخر شأن هرقل. رواه صالح بن كيسان ، ويونس ومعمر ، عن الزهري(هـ).

بقي أن ننبيه إلى أن الذين يدافعون عن مرسى لا يدافعون عنه لأنهم رأوه قائماً بوظائف الإمامة الشرعية وإنما يدافعون عنه لكونهم رأوه يصلى في المساجد ويلتقي بالعلماء ويردد بعض الشعارات الدينية ..

فيقول بعضهم متعجباً :

سبحان الله ! .. الحمد لله الذي مد في عمري حتى رأيت حاكماً يصلى في المسجد ويلتقي بالعلماء !

والحقيقة أن هؤلاء يحكمون على الأشياء بالمنطق العاطفي لا بالمنطق الشرعي ..

لأن وظيفة الإمام هي : "النيابة عن الشارع في حفظ الدين وسياسة الدنيا به" ..

والحاكم بغير شرع الله لا يحفظ الشرع ولا يسوس الدنيا به .

والإمام الشرعي لا تجب طاعته بمجرد كونه محافظاً على الصلاة أو متصديقاً أو مخالطاً للعلماء ..

وإنما تجب طاعته فقط إذا كان مقيماً لشرع الله ومطبقاً له .

بل إن الحاكم الذي يطبق شرع الله ولا يخضع إلا لقانون الشريعة الإسلامية وهو في نفسه يشرب الخمر ويرتكب الكثير من المحرمات ، خير من الحاكم التارك للحكم بما أنزل الله ولو كان محافظاً على الصلاة ولا يقرب المحرمات .

إن من يدافع عن الرئيس المعطل لشرع الله لكونه محافظاً على الصلوات الخمس هو في الحقيقة كمن يدافع عن تارك دفع الزكاة لكونه محافظاً على الصلوات الخمس !

والله أعلم

والحمد لله رب العالمين .

أجابه، عضو اللجنة الشرعية :

الشيخ أبو المنذر الشنقيطي

